مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Review for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد :4/ العدد: 1/ جوان 2020 ، ص59- 74

تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي
The impact of organised crime phenomenon on food security

* أ.كعرار سفيان
Karar Sofiane
جامعة سطيف2-الجزائر
Karar.sofiane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/20 تاريخ القبول: 2020/05/05 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى مختلف التأثيرات التي تفرزها ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، وقد قسمنا المقال بذلك إلى ثلاث نقاط بحثية، تناولنا في النقطة الأولى تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية، فيما خصصنا النقطة الثانية لتأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي، ثم في النقطة الأخيرة تأثير القرصنة على الأمن الغذائي، وباستعمال المنهج الوصفي باعتباره الأكثر ملائمة لمعالجة هذا النوع من المواضيع توصلنا إلى مجموعة من النتائج، أن الأمن الغذائي يتأثر من جراء ظاهرة الجريمة المنظمة سواء من خلال التأثيرات التي تفرزها على الأرض الزراعية من خلال عمليات تغيير التركيب المحصولي للأرض الزراعية بطريقة مباشرة وذلك عن طريق إحلال زراعة المخدرات مكان الزراعة الغذائية (الإحلال) أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثير الجماعة الإجرامية المنظمة على الفلاح وتحوله إلى أنشطة إجرامية أخرى بما يؤدي إلى إهمال أرضه (الإهمال)، أو من خلال عمليات تهريب السلع المدعمة وحتى غير المدعمة وما ينجم عن ذلك من آثار، ولكن أيضا عن طريق عمليات القرصنة البحرية الناجمة عن اعتراض السفن المحملة بالسلع الغذائية التجارية أو الموجهة كمساعدات غذائية للدول المتخلفة.

الكلمات المفتاحية : ظاهرة الجريمة المنظمة، الأمن الغذائي، التركيب المحصولي، التهريب، القرصنة

تصنيف JEL: k 14

Abstract: This study is aimed at trying to understand the various effects of organized crime phenomenon on food security, we divided this article into three research points using the descriptive method as the mos tappropriate to addressthiskind of themeswereached a set of results, the food security is affected by phenomenon organized crime. both through the effects imposed by terrestrial agriculture through changing crop structure of agricultural land in a manner directly by substitution of drug cultivation. the place of cultivation food. or indirectly through the influence of organized criminal groups on the farmer and get him to do other criminal activities. Which leads to the neglect of his land or through the smuggling of commoditie ssupported and not supported and the resulting multiple effects, but also through sea piracy on commercial food or destined for food assistance to under developed states.

Key words: Phenomenon organised crime, Food Security, Crop structure (crop composition), smuggling, Piracy.

JEL classification codes: k 14

* **المؤلف المرسِل:** Karar.sofiane@gmail.com

1. مقدمة :

تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على مختلف المستويات والقطاعات الأمنية، ولعل القطاع الأمني الغذائي هو حجر الزاوية من ناحية الأهمية، فلا يمكن الحديث عن بقاء المستوى الأمني في ظل عدم تأمين هذا القطاع، في الحقيقة لم يعد خافيا وجود علاقة بين ظاهرة الجريمة المنظمة وتراجع مستويات تأمين البعد الغذائي، فالجماعات الإجرامية المنظمة أصبحت تتحكم في المتغيرات الناظمة للإقتصادين الكلي والجزئي، أصبحت موجها فعليا لعوامل تراجع الأمن الغذائي، لم يعد التأثير طفيفا كما في السابق، تعاظم الأمر ناجم عن ارتباط المافيا بالكارتلات، تعقد مشكلة عبر الوطنية، استعمال الطائرات والسفن في التهريب واستغلال الأراضي الزراعية في زراعة الممنوعات،كل ذلك أدى أخيرا إلى الإقرار بإمكانية تحول الخطر إلى تهديد من خلال تأثر عناصر الأمن الغذائي (الوفرة، الإتاحة، الاستعمال والاستقرار) من إفرازات الجريمة المنظمة.

لذلك تأتي هذه الدراسة من أجل البحث في مختلف التأثيرات التي تفرزها الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي :

كيف تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

1. كيف تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية؟
2. ما هي التأثيرات التي يفرزها التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي؟
3. ما هي تأثيرات القرصنة كظاهرة إجرامية على الأمن الغذائي؟

سنحاول توجيه الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية من خلال تبني الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : كلما كانت هناك ظاهرة الجريمة المنظمة كلما كان هناك تأثيرا على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية.

الفرضية الثانية : كلما كانت هناك عمليات تهريب خارج الحدود كالما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي.

الفرضية الثالثة : كلما كانت هناك عمليات قرصنة كلما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي.

سنحاول التأكد من صحة هذه الفرضيات من خلال معالجة النقاط التالية :

- تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية

- تأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي
- تأثير القرصنة على الأمن الغذائي.

يهدف هذا المقال البحثي إلى محاولة التوصل إلى أهم التأثيرات التي تفرزها ظاهرة الجريمة المنظمة على الأمن الغذائي، من خلال العناصر المكونة للأمن الغذائي المتمثلة أساسا في الوفرة (من الإنتاج المحلي، الاستيراد، المساعدات الغذائية...)، الإتاحة (شرط توافر الدخل مثلا) والاستعمال (شروط الاستهلاك والجودة مثلا).

فيما يتعلق بمنهجية البحث في هذا المقال البحثي سنعتمد على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب في علاج مثل هذه الإشكاليات لاشتماله على أساليب متنوعة كدراسة حالة وغيرها بشكل يؤدي إلى إمكانية التأكد من صحة الفرضيات المتبناة.

لم نعثر على دراسات سابقة للموضوع على الأقل ذات الارتباط المباشر لذلك كان لزاما علينا التطرق لبعض الدراسات ذات العلاقة غير المباشرة ولكنها تصب في نفس الهدف البحثي أو ذات العلاقة الجزئية أي المرتبطة ببعض محاور الموضوع، نذكر منها بعض الدراسات على سبيل :

– محرم، إسماعيل عبد الله. الزراعة البديلة للقات، صنعاء : مركز عبادي للدراسات والنشر، س.ط.غ.م.

-CASTLE, Allan (1997). *Transnational Organized Crime and International Security*, Institute of International Relations, The University of British Columbia, working paper, n° 19.

-CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent (2005). Production agricole de drogues illicites et conflictualités intra-étatique : dimensions économiques et stratégiques ,*in conférence « production de drogue et stabilité de l'État »*, organisé par: le Secrétariat général de la défense nationale (France) et le Centre d'études et de recherches internationales, le 6 octobre 2005 à Paris.

2. تأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية :

تتأثر الأراضي الزراعية كعامل قاعدي في الأمن الغذائي الذاتي من ظاهرة الجريمة المنظمة، من خلال الإغراءات المالية الضخمة التي تواجه الفلاح أو صاحب الأرض، الأمر الذي يؤدي به إما إلى تحويل التركيب المحصولي لتلك الأراضي من زراعة غذائية إلى زراعة للمخدرات، وهو

ما يعرف بـ "الإحلال"، و إما صرف بالغ الاهتمام إلى زراعة المخدرات وبالتالي عدم الاعتناء اللازم بالزراعة الغذائية، وهو ما يعرف بـ "الإهمال"،كل ذلك سنفصل فيه كما يلي.

1.2. الإحلال: يقصد بالإحلال استبدال التركيب المحصولي للأرض الزراعية بمحصول آخر، وفي دراستنا هذه نستهدف ذلك التحويل من المحصول الزراعي الغذائي إلى محصول المخدرات، والخطورة تتعاظم فيما يخص صناعة بعض أنواع المخدرات التي تتطلب التوسع في زراعة النباتات المعنية، فمثلا لإنتاج 1 كلغ من الكوكايين فإن ذلك يستلزم حوالي 390 كلغ من الأوراق الأكثر غنى بالقلويد alcaloïdes (RA GOUCY-SENGLER,Cathrine 1998, p. 431)، ففي النهاية لا يشكل القلويد إلا 0,5% من وزن الأوراق (RA GOUCY-SENGLER,Cathrine 1998, p. 438) ، الأمر الذي يعزز فرضية التوسع في زراعة تلك النباتات المخدرة، وبالتالي توسيع احتمالات التحويل، ويذكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقرير المخدرات العالمي لسنة 2013 أن الرقعة العالمية المزروعة بالكوكا تقدر بـ 155600 هكتار وذلك عام 2011.

تعتبر خيالية الأرباح المسجلة في المتاجرة بالمخدرات عاملا أساسيا في التخلي عن الزراعة الغذائية، ذلك أن البعض من أصحاب هذه الأراضي وأمام جملة الإغراءات التي قد يتعرضون لها من طرف مافيا المخدرات، سيضطرون إلى التخلي عن الزراعة الغذائية، وذلك بطريقتين :

1.1.2. كراء وبيع الأراضي الزراعية لمافيا إنتاج المخدرات: وهي عملية تتم بالاتفاق بين صاحب الأرض الزراعية و المافيا التي تعمل بنفسها على تغيير طبيعة المنتوج الزراعي، من الغذائي إلى المخدرات الطبيعية، مثل زراعة نبات القنب، شجيرات الكوكا، خشخاش الأفيون و غيره، وتتم عملية التنازل مقابل مبالغ مالية ضخمة بالمقارنة مع ما سيتحصل عليه مالك الأرض حال عدم كرائها لهذه التنظيمات الإجرامية، وذلك خاصة في البلدان المتخلفة أو النامية، أين يعاني صاحب الأرض (الفلاح) من مساومات أصحاب التحويل الصناعي للمنتجات الزراعية، وكذا عدم اكتراث الدولة من تلك الممارسات، إلى جانب استغلال لوبيات الاستيراد للوضعية، من خلال استيراد المواد الزراعية جاهزة (مجففة ومعلبة) من دول أخرى تعتمد على الكثافة الإنتاجية، الأمر الذي يجذب أصحاب التحويل الصناعي اتجاهها، وهو ما يعني في النهاية هجرة الفلاح لأرضه، وكرائها أو بيعها لأصحاب الطلب، وبديهي أن مافيا المخدرات هي صاحبة الطلب الأعلى، علاوة أن مافيا المخدرات لا تتوانى عن تهديد صاحب الأرض حال إحجامه

عن القيام بعملية البيع، بل أن عصابة في كالابري الإيطالية أقدمت على اغتيال مزارع لرفضه عملية بيع أرضه (RIZZOLI, Fabrice 2010, p. 43).

ويثور التساؤل هنا عن إمكانية متابعة صاحب الأرض جزائيا نظير كرائه هذه الأخيرة للتنظيم الإجرامي؟، الجواب الإيجابي أو السلبي يعتمد على توافر القصد الجنائي من عدمه، فإن كان صاحب الأرض يعلم أن أرضه محل الكراء سيتم تحويلها إلى زراعة المخدرات، فلا ريب أنه سيتابع جزائيا، وفي حالة العكس فالأمر مفتوح أمام القاضي بناء على نظرية "الرجل لعادي" المنتشرة في أدبيات الفقه القانوني، أي أن صاحب الأرض المؤجرة هنا ستحدد مسؤوليته من عدمها قياسا على فطنة الرجل العادي والتي تتناولها النظرية آنفة الذكر.

2.1.2. زراعة وبيع المحاصيل لمافيا توزيع المخدرات: هي طريقة تختلف عن الأولى من ناحية أن صاحب الأرض هنا هو من يقوم بعملية تحويل طبيعة الغلة من منتجات زراعية غذائية إلى مزروعات مخدرات، تحت تشجيع من التنظيمات الإجرامية، و اتفاق مسبق على شرائها.

1.2.1.2. إشكالية التكييف ؟: وإن كانت مسألة القصد الجنائي غير مثارة أساسا في قضية الحال، فإن التساؤل سيثار حتما عن تكييف جرم صاحب الأرض؟، فهل سيحاسب عن جريمة منظمة أم عن جريمة غير منظمة؟، فهو يتعامل مع التنظيم الإجرامي عند تصريف سلعته، ولكنه لا يعتبر عضوا معه؟، وتزداد أهمية التكييف نظرا لتباين الجزاء في قوانين العقوبات أو القوانين الخاصة بالمخدرات حسب الحالة،كما أن قانون المخدرات الجزائري رقم 18/04 في مادته السابعة عشر (17) نص على جنحية التعامل بالمخدرات، في حين نص في البند الثاني من نفس المادة على جنائية نفس التعامل إن كان مرتكبا من جماعة إجرامية منظمة.

2.2.1.2. إشكالية المتابعة ؟: إذا كانت النقطة السابقة لم تثر نقطة المتابعة، بل أثارت نقطة التكييف فقط، فإن هذه النقطة تثير إشكالية المتابعة في حد ذاتها؟، فكيف تتم هذه المتابعة على الصعيد التطبيقي؟.

في هذه المسألة نكون بصدد ما يشابه "العمل من الباطن" sous-traitance، فيكون التوزيع العادل للمسؤوليات أمرا عسيرا على النظام القضائي(NAYLOR, R.T, 2000, p. 26) ، لذلك فإننا في هذه المسألة إنما نكون أمام "إشكالية الواجهة" والتي تجعل من الصعب رفع الملف الجزائي أمام القضاء على شاكلة ما يحدث مع شركات التبغ في كندا والتي أصبحت تعمد إلى إنشاء فروع في الخارج لربط علاقات مع المهربين المحترفين لإعادة بيعها في السوق السوداء، كل ذلك من أجل تفادي الرسوم المتزايدة، فمن المتعسر متابعتها لأنها لا تقوم فعليا بأعمال التهريب

(NAYLOR, R.T, 2000, p. 27)، ففي موضوعنا فإن المستفيد الفعلي من الزراعة هو الجماعة المنظمة ولكن "الواجهة" مكونة من مزارعين فرديين تم استغلال أوضاعهم من طرف هذه المنظمات الإجرامية من أجل توسيع أنشطتها، مع مشكلة عدم وجود اتفاق كتابي كنتيجة منطقية للعلاقة غير المشروعة بين الطرفين.

مما سبق يتبين لنا حجم التأثير الذي تمارسه التنظيمات الإجرامية على مشكلة تحويل التركيب المحصولي للأراضي الزراعية، وبالتالي التأثير الأكيد على بعد الأمن الغذائي من عدة نواح، سنورد بعضها فيما يلي :

- أن المعدل الذي كانت تغطيه المنتوجات الزراعية لتلك الأراضي المحولة، سيؤثر لا محالة على بعد الأمن الغذائي، من خلال معاناة السكان من تغير التركيب المحصولي لتلك الأراضي التي اعتادت تقديم غلات ذات طبيعة غذائية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى حدوث اضطرابات في التوزيع، وهو ما يتعارض مع منطق الأمن الغذائي الذي يقوم على عناصر أساسية منها "الديمومة" أي توفر الغذاء للكل وفي كل الأوقات (HUSSEIN, Karim et *al*, 2004, p. 14)، وهكذا نجد أن المناطق المعنية أساسا بزراعة الخشخاش، الأفيون، الكوكا أو القنب تعاني من عجز غذائي خطير تقريبا (CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent, 2005, s.p).
- التأثير على المعدل الذي كانت تغطيه المنتوجات المعاشية سيؤدي وبطريقة آلية إلى ارتفاع الأسعار، وترى "الفاو" أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يشكل مصدرا للأمن الغذائي (MENARD, Stéphanie, 2008, p. 15).
- نقص المعدل المذكور آنفا يستوجب ضرورة تعويضه، و الفرضية الأكثر احتمالا هي اللجوء إلى الاستيراد، ففضلا عن تأثير ذلك على البعد الاقتصادي، فإنه حتما سيؤثر على الأمن الغذائي الذاتي، أو لنقل على ما يعرف بـ"السيادة الغذائية"[1].
- التأثير الحقيقي على الثروة المائية، فبعض الأنواع من المخدرات تستهلك كميات هائلة من المياه[2]، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الأمن المائي كجوهر حقيقي لاستدامة الأمن الغذائي، فمثلا تعاني اليمن في مناطق عديدة من مشكلة الجفاف بسبب زراعة مخدر "القات"، والذي يستهلك كميات ضخمة من المياه إلى أن يصل مرحلة النضوج، فالإحصائيات الواردة في التقرير السنوي لمنظمة الأغذية و الزراعة (F.A.O) لعام 1995 تشير إلى أن "القات" يحتاج كميات هائلة من المياه تقدر بـ :800 مليون م^3 سنويا مقابل كل 25 ألف طن من القات؛ وفي اليمن يستهلك "القات" في محافظة صنعاء وحدها حوالي 60 مليون م^3 سنويا، وهو ضعف ما يستهلكه سكان تلك العاصمة من المياه (محرم اسماعيل عبد الله، س.ط.غ.م، ص 21)، الأمر الذي يؤثر – منطقيا– بشكل كبير على الزراعة الغذائية وما تحتاجه من مياه السقي، علاوة على

التأثير على الأمن المائي الخاص بالسكان، ما يعد في النهاية –كتحصيل حاصل– تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي.

2.2. الإهمـــال: إن كنا نتحدث آنفا عن تأثر الأمن الغذائي بسبب إحلال المخدرات للمنتوجات الغذائية، فإن هذا الأمن يتأثر أيضا من جراء المخدرات بسبب الإهمال الذي تتعرض له المنتوجات الزراعية من جراء إعطاء الأولوية لزراعة المخدرات، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى تراجع أو اضمحلال عديد الأنواع الزراعية ما يؤدي في النهاية إلى تحول الأراضي الزراعية إلى أراض بور، أو اللجوء في النهاية إلى عملية الإحلال المذكورة آنفا.

وما يساعد في ازدياد الإهمال وصرف بالغ الاهتمام إلى زراعة المخدرات هو العوامل التالية :

- توسيع الأرباح عن طريق استغلال إمكانية جني المحاصيل لأكثر من مرة في السنة، فمثلا الجنبة l'arbuste الواحدة للكوكا يمكن أن تعطي أكثر من أربع محاصيل في السنة (RAGOUCY- SENGLER, Cathrine 1998, p. 431) .
- ارتفاع المردود (القات مثلا) من وحدة المساحة مقارنة بالمحاصيل الأخرى (محرم اسماعيل عبد الله، ص 19)، الأمر الذي يؤدي أخيرا إلى تحويل النظر أو التركيز على زراعة المخدر لما يدره بالتالي من ربح أكيد، فزراعة القنب مثلا في المغرب أدت إلى التخلي التدريجي عن الزراعة المعاشية في منطقة الريف (CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent, 2005, s.p).
- الاهتمام الكبير الذي تستوجبه زراعة المنتوجات الغذائية عامة، في حين أن هناك بعض الأنواع من المخدرات تنمو فطريا، أي أنها نباتات برية، فمثلا القنب الهندي مع وجود المزروع منه، فإنه أيضا ينمو كنبات بري، ويرى البعض أن البري منه ذو نكهة أفضل من المستنبت (عرموش هاني، 1993، ص 91)، وكما نعلم وكقاعدة عامة فإن للذوق تأثيره على سعر المخدر.
- الرواج السوقي الذي تتمتع به المخدرات إذ أن تسويقه أكيد، أما المنتوجات الغذائية فلطالما يعاني الفلاح في تصريفها، رغم أن الأسعار لا تقارن البتة مع تلك التي تباع بها المخدرات، فمثلا وكما أشار إليه Diego Garcia Savan فإن ورق الكوكا يفوق سعره عشر مرات سعر الكاكاو، القهوة، الأرز بالنسبة لمزارعي الأندين، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية زراعتها (WELLS, Simon, 2006, p. 60).
- إمكانية الحفظ لمدد طويلة بالنسبة لبعض الأصناف من المخدرات كالأفيون، مشتقات القنب (حشيش، ماريخوانا)[3].

- تنوع الأسعار تماشيا مع مقدرة الزبون، أما المنتجات الغذائية فلا خيار فيها "ثمن واحد للغني والفقير"، فالمخدرات تتميز بقاعدة "العرض المرن والطلب غير المرن"، ويقول الكاتبانPierre-Arnaud ChouvyوLaurent Laniel حول هذه النقطة :

Le marché des drogues illicites possède un attribut supplémentaire facilitant sa pérennisation, voire sa croissance : l'offre y est élastique alors que la demande est, elle, largement inélastique.

لذلك فإن الإهمال بسبب العناصر المذكورة آنفا سيؤدي إلى نفس النتائج المذكورة أعلاه (الخاصة بالإحلال)، ما يؤدي بالدولة إلى ضرورة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، و ما يترتب عليه من تأثير في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤثر في عمليات استيراد الآلات و المعدات غير المصنوعة محليا، وبالتالي التأثير في التنمية الصناعية (غربي فوزية، 2011، ص 83)، وهو ما يعد في النهاية عاملا سلبيا مؤثرا على خيارات المتاحة أمام الفرد.

3. تأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي:

تؤثر ظاهرة الجريمة المنظمة على الإنتاج المحلي كرافد من روافد الأمن الغذائي، عن طريق جرائم التهريب، ولا نتكلم هنا عن التهريب نحو الحدود الوطنية، لأن التأثير السلبي في هذه الحالة إنما سيكون على الأمن الاقتصادي تحديدا، فأما على الأمن الغذائي فهو تأثير إيجابي، خاصة بالنسبة للأمن الغذائي المرتبط وذلك بفضل الزيادة في كميات المتاح من الغذاء المجسدة في تلك المواد أو السلع الغذائية المهربة، ولكن الأمر سيختلف حتما عندما نكون بصدد التهريب من الدولة إلى خارج حدودها، فهنا فقط نكون بصدد التأثير السلبي على مفهوم الأمن الغذائي، وفي هذه النقطة بالذات سيختلف التأثير السلبي بحسب الصنف الذي تنتمي إليه السلعة محل التهريب خارج الحدود إن كانت مدعمة أم لا، وذلك كما يلي :

1.3. صنف السلع المدعمة: وهي تلك المواد الأساسية المدعمة من طرف الدولة، والمقررة حماية وتماشيا مع القدرة الشرائية لمواطنيها، وذلك حسب القائمة المرسومة وفقا لمنطق "الحاجات الأساسية" أي ما هو ضروري من الحاجات، وتعتبر مسألة إتاحة الخدمات المدعومة أحد ست صيغ واردة في مشروع الأمم المتحدة الإقليمي للتنمية في دول أمريكا اللاتينية (اليونيسكو، 2001، ص 158)، وهذه القائمة التي قد تتباين من دولة لأخرى، وذلك حسب "متغير الإمكانيات" المتوفرة لدى كل دولة، فما يعد سلعة مدعمة في بلد قد لا يعد بالضرورة كذلك في بلد آخر، فالجزائر مثلا تدعم عدة مواد منها مادتي القمح والحليب (غربي فوزية، 2011، ص 123)، وبسبب ذلك تكثر عمليات التهريب لهذه السلع المدعمة خاصة بين الدول

المتجاورة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على الأمن الغذائي للدولة التي تم تهريب منتجاتها أو سلعها الغذائية المدعمة، وسنفصل ذلك في نقطتين :

1.1.3. التأثير المباشر على الأمن الغذائي: يتأثر الأمن الغذائي مباشرة بسبب تهريب "المواد الغذائية المدعمة" خارج حدود الدولة المعنية، إذ أن عمليات التهريب المتواصلة لتلك المواد إنما تؤدي في النهاية إلى المساهمة في ندرتها، وهو ما يؤدي عمليا إلى ارتفاع أسعارها تماشيا مع نظرية العرض والطلب، الأمر الذي يفرغ سياسة الدولة في دعم تلك المواد الأساسية من محتواها، فإذا كان الأمن الغذائي مضمونا قبل تهريبها بفضل هذا الدعم[4]، فإنه بعد عمليات التهريب يصبح الأمن الغذائي مهددا، وذلك بسبب عدم الثبات في التوزيع، وهو بالتالي مساس بأحد أعمدة الأمن الغذائي ألا وهو استقرار التموين الغذائي في الزمان (Commission européenne, 2009, p. 8).

مقابل هذه النتائج السلبية بالنسبة للدولة التي تنطلق منها عمليات التهريب فإن الأمن الغذائي للدولة التي تستقبل عمليات التهريب يتحسن تصاعديا مع حجم هذه العمليات، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى المساهمة الآلية في تأمين الأمن الغذائي، من خلال وفرة تلك المواد المهربة، واستفادة المواطنين منها، بأسعار معقولة وذلك بفضل سياسة الدعم المتبناة في الدولة المتضررة.

2.1.3. التأثير غير المباشر على الأمن الغذائي: يتأثر الأمن الغذائي أيضا من تهريب المواد الغذائية المدعمة ولكن بصورة غير مباشرة، إذ أن تهريب المواد الغذائية المدعمة يؤدي إلى نتائج عامة تؤثر على الأمن الغذائي كما يلي :

1.2.1.3. تحسن "غير ممنهج" على مستوى الدولة المستفيدة : إنه تحسن "غير ممنهج" وليس "تحسينا"، لأنه حصاد غير متوقع لسياسات ممنهجة تابعة للغير، أي أنه تحسن تلقائي انطلاقا من متغيرات خارجية، ويتم ذلك التحسن الناجم عن عمليات التهريب كما يلي :

- رفع المستوى المعيشي بعدما كان منخفضا، وذلك بفضل ارتفاع القدرة الشرائية الناجمة عن توافر الحاجات الأساسية وبأسعار معقولة، وعدم دفع أي مقابل ضريبي؟، ما يؤدي في النهاية إلى المساهمة في تأمين الأمن الغذائي.

– تحقيق السلم الاجتماعي، و ذلك للعوامل المذكورة آنفا، وتوفير المقابل الافتراضي من التزامات مالية لخدمة سياسات تنموية أخرى، خاصة تلك المقررة للمستويين المتوسط والبعيد، مادام أن المستوى الآني أو المستعجل قد تم تأمينه؟، وهو ما يعد في النهاية تدعيما لتلك الدولة في سياساتها، ومنها السياسات الفلاحية أو الصناعية، ما يؤدي في النهاية إلى المساهمة في تدعيم الأمن الغذائي.

2.2.1.3. نتائج مقلوبة على مستوى الدولة المتضررة: يمكن ذكر النتائج التالية فيما يتعلق بالنتائج المقلوبة على مستوى الدولة المتضررة :

– سياسة ضريبية بدون جدوى، أي أن المواطن المحلي يتحمل عبئ دفع الضرائب من أجل المساهمة في سياسة الدولة لدعم السلع الأساسية، المستفيد الأكبر منها هم مواطنو دولة أخرى لم يدفعوا أية ضريبة، والرابح الفعلي دولة هؤلاء المواطنين التي لم تتبن أية سياسة؟، وهو ما يؤدي في النهاية إلى التأثير على الأمن الغذائي المحلي، من خلال إضعاف القدرة الشرائية للمواطن المنهك من دفع الضرائب، ولكن أيضا غلاء المواد النادرة محل التهريب، مع المفارقة أن دعم أسعارها جاء بفضل الإنقاص من ذمته المالية؟.

– إعادة توفير السلع المدعمة، إذ أن نقص تلك المواد المدعمة من طرف الدولة، سيؤدي إلى تهلهل في السلم الاجتماعي، ما يؤدي إلى الضغط على الدولة من أجل توفير كميات أخرى، ما يعني بالضرورة زيادة النفقات التدعيمية، والتي هي أصلا مستقطعة من ضرائب المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على السياسات التنموية المستدامة، ومنها الزراعية التي تعنى أساسا بتحقيق الأمن الغذائي؟.

2.3. صنف السلع غير المدعمة :

ينطبق ما قلناه سابقا على هذا العنصر فيما عدا الآثار غير المباشرة ، باعتبار أن تهريب السلع غير المدعمة إنما سيؤثر على المنطق الدولتي ابتداء، من خلال حرمان الخزينة العمومية من رسوم العبور، فضلا عن بعض الآثار الاقتصادية والتي تخرج عن نطاق هذه النقطة، وسنتناولها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

إن ما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو أن هذا الصنف من السلع من النادر تهريبه، خاصة في الاقتصاد الحديث القائم على التجارة الحرة، فالتجارة الحرة تريح من النقص في بعض السلع، لذلك فالاقتصاديات الخاضعة للتخطيط المركزي تعاني من عمليات التهريب أكثر من اقتصاديات السوق (غريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، 2008، ص 123).

غير أن ذلك لا يعني عدم تهريب هذه السلع، فهي أيضا مستهدفة لثلاث أسباب رئيسية على الأقل :

1.2.3. "الآثار العرضية" للدعم: إن العمل على تدعيم بعض المواد الأساسية، سيؤدي إلى استفادة كل المواطنين من ذلك الدعم، وذلك بغض النظر عن المنزلة الاجتماعية للمستفيد، بل ويستفيد من ذلك الشخص الطبيعي والمعنوي، وإذا استحضرنا مثال تدعيم مادة الحليب، فإن كل المشتقات التي تنطلق من هذه المادة ستستفيد أيضا، فمثلا فإن أثمان شوكلاطة الحليب أو مادة الزبادي وغيره ستصبح بأثمان متماشية مع السعر المدعم لمادة الحليب، الأمر الذي سيؤدي

في النهاية إلى تهريب هذه المواد أيضا نحو البلدان التي لا تطبق نظام الدعم، ونفس الأمر مع السلع التي تنتج بالسكر المدعم...إلخ.

2.2.3. جودة السلعة، عدم إنتاجها أو تباين سعر الصرف: ونقصد بذلك أن هناك من الدول ممن لا تتوفر على منتجات معينة، أو تتوفر عليها ولكن بأقل جودة، أو تهرب بسبب فارق الأسعار الناجم عن تباين سعر الصرف بين العملتين، وكمثال على ذلك فإن التمور الجزائرية هي محل تهريب نحو البلدان المجاورة مثل المغرب لا لشيئ إلا لجودتها، نفس الشيئ مع المشروبات الجزائرية التي تهرب نحو تونس نظرا لاعتدال أسعارها (وهي منتجات غير خاضعة لنظام الدعم) وذلك بسبب فارق سعر الصرف الذي يصب في مصلحة المنتوج الجزائري.

3.2.3. تهريب السلع نحو المناطق الفقيرة والنائية: إن بعد المناطق التابعة لدول الحدود عن المراكز الحضرية الكبيرة لبلدانها، سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل حركية التهريب نحوها، خاصة إذا كانت هذه المناطق أقرب جغرافيا إلى الدولة المجاورة أكثر منه من المراكز الحضرية لبلدانها.

4. تأثير القرصنة على الأمن الغذائي:

تؤثر أعمال القرصنة كوجه من أوجه ظاهرة الإجرام المنظم على الأمن الغذائي، وذلك من خلال أساسا قرصنة المساعدات الغذائية (1.4)، أو قرصنة المبادلات التجارية الغذائية (2.4).

1.4.قرصنة المساعدات الغذائية: تؤثر الجماعات الإجرامية المنظمة مجسدة في القرصنة على "الأمن الغذائي المرتبط" أي تلك المساعدات الغذائية الموجهة من المجتمع الدولي للدول الأشد فقرا، وعلى رأسها الصومال، فالقراصنة الصوماليون أصبحوا يستهدفون السفن المحملة بالمساعدات الغذائية الموجهة للصوماليين (UNODC, 20, p. 17)، الذين يعانون أصلا من المجاعة، ففضلا عن غياب الأمن الغذائي الذاتي أصلا، يأتي التأثير على الأمن الغذائي المرتبط بهذه المساعدات الإنسانية ولكن أيضا السفن التي تقل هذه السلع فالقراصنة يقومون بإعادة بيعها بما لا يقل عن 000 150 ألف دولار للسفينة الواحدة، وهي أرباح خيالية أدت حتى إلى تحويل الصيادين عن مهنهم الصيدية نحو القرصنة (Gascon, 2009, pp. 117, 120).

تشير الإحصائيات حول القرصنة الصومالية عموما إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته هذه العمليات من سنة 2002 إلى سنة 2011، ففي سنة 2002 كانت الإحصائيات تشير إلى تقدير هجومات القرصنة بـ 7,5٪، فيما قفز هذا الرقم ليلامس 23٪ سنة 2005، ثم يحقق صعودا رهيبا لامس 55,6٪ سنة 2011 (OFPRA, 2014, p.1)، وهي أرقام شكلت قلقا كبيرا أمام المجتمع الدولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

بالنظر إذن للأبعاد الخطيرة التي أصبحت تعكسها قضية القرصنة على مستوى الأمن الغذائي عموما لجأ الاتحاد الأوروبي بتاريخ 8 ديسمبر 2008 إلى القيام بعملية جوية وبحرية opération aéronavale من أجل الوقاية والقمع ضد هذا النوع من القرصنة من أجل حماية البرنامج الغذائي العالمي الخاص ببعثات المساعدات الغذائية الموجهة للصومال، وشكلت هذه العملية نجاحا كبيرا، فنسبة الهجمات تراجعت مثلا من 176 هجوم سنة 2011 إلى 34 سنة 2012 (MANIATIS, 2016, p. 3).

2.4. قرصنة المبادلات التجارية الغذائية: يتأثر الأمن الغذائي أيضا من أعمال القرصنة من جراء اعتراض القراصنة للسفن التجارية المحملة بمختلف أنواع السلع والمواد الغذائية الموجهة لدول العالم كمبادلات تجارية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في سير المعادلة الغذائية من خلال قطع الإمداد، وبالتالي التأثير على أحد أعمدة الأمن الغذائي مجسدة في عنصر استقرار التموين الغذائي في الزمان، أي ضمان أن الدخول إلى الغذاء غير مهدد بأي صدمات (commission européenne, 2009, p. 8).

بالنظر لخطورة ظاهرة القرصنة تدخلت منظمة الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن في العديد من المرات منها مثلا القرار 1816 (2008) بتاريخ 2 جوان 2008 أو القرار 1846 (2008) بتاريخ 2 ديسمبر 2008 والذي سمح بالتدخل في المياه الإقليمية الصومالية لمدة 6 أشهر ثم 12 شهرا كل ذلك من أجل تسهيا عمليات مكافحة القرصنة التي تتعرض لها السفن (LE GOFF, 2016, p.195).

يمكن أيضا أن نذكر هنا برنامج CRIMGO الذي أسس له الاتحاد الأوروبي سنة 2013 من أجل تأمين الملاحة البحرية، هذا البرنامج يرتكز على أربع مكونات (أ. التكوين، التدريب والتزويد بالوثائق La documentation ب. تبادل المعلومات البحرية، ج. تحسين قدرات تحرك الدولة داخل البحر من الجانب التشريعي والإداري، د. التنسيق الجهوي للعمليات البحرية للدول (MANIATIS, 2017, p. 6)، فضلا عن عمليات ATALANTA وEUNAVFOR وغيرها من مبادرات الاتحاد الأوروبي للحماية ضد القرصنة البحرية بوجه عام والقرصنة الصومالية على وجه الخصوص.

وبالنظر أيضا لخطورة أعمال القرصنة التي تتعرض لها السفن التجارية لجأت الدول إلى إيجاد العديد من الطرق من أجل محاولة السيطرة على هذه الظاهرة من خلال التركيز على عدد من الحلول منها فقه كولبير Doctrine Colbert الذي يركز على حماية السفن البواخر التجارية بأخرى حربية، أو من خلال اللجوء إلى خدمات الحراسة الخاصة وهو ما لجأ إليه المشرع الفرنسي من خلال تقنين الخدمات الخاصة لحماية السفن الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 جويلية 2014.

5. خـــاتمة

تناولنا هذا المقال في ثلاث نقاط بحثية مرتبطة بثلاث فرضيات، النقطة البحثية الأولى خصصناها لتأثير ظاهرة الجريمة المنظمة على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية، في حين تناولنا في النقطة البحثية الثانية مسألة تأثير عمليات التهريب خارج الحدود على الأمن الغذائي، وأخيرا خصصنا النقطة البحثية الثالثة لقضية تأثير القرصنة على الأمن الغذائي.

تبنينا في مقدمة هذا المقال ثلاث فرضيات كل فرضية مرتبطة بنقطة بحثية كعناصر لهذا المقال البحثي، وقد رأينا في المتن أعلاه صحة هذه الفرضيات، فالفرضية الأولى التي نصت على أنه كلما كانت هناك ظاهرة الجريمة المنظمة كلما كان هناك تأثيرا على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية فتبين لنا من محتوى الدراسة أن ظاهرة الجريمة المنظمة تؤثر فعليا على التركيب المحصولي للأراضي الزراعية من خلال تغيير طبيعة التركيب المحصولي من الزراعات الغذائية إلى زراعة المخدرات وتفضيل الفلاح كما رأينا لهذه الأخيرة لما تذره من أرباح حقيقية ومؤكدة، ويتنوع هذا التأثير بين متغيرات الإحلال أو الإهمال.

في حين أن الفرضية الثانية التي تنص على أنه كلما كانت هناك عمليات تهريب خارج الحدود كلما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي، وقد تبين لنا أيضا صحة هذه الفرضية من خلال التأثير السلبي على المخصصات الحكومية المتعلقة بسياسة الدعم، وهكذا فإن تهريب السلع المدعمة محليا إلى خارج الحدود سيؤدي إلى إفراغ سياسة الدعم من محتواها وبالتالي تأثير عمليات التهريب على الأمن الغذائي بمختلف عناصره، فضلا عن أن عمليات التهريب تؤثر أيضا على الأمن الغذائي بالنسبة للسلع غير المدعمة أيضا كما رأينا في المتن أعلاه.

في الفرضية الثالثة التي تنص على أنه كلما كانت هناك عمليات قرصنة كلما كان هناك تأثيرا على الأمن الغذائي فتبين لنا أيضا من محتوى البحث صحة هذه الفرضية من خلال إحداث الاضطراب على مستوى التموين الغذائي من خلال عمليات القرصنة البحرية ما يؤدي إلى التأثير على عنصر الاستقرار الذي يقوم عليه الأمن الغذائي من خلال"الديمومة" أي توفر الغذاء للكل و في كل الأوقات.

من خلال فحص الفرضيات أعلاه والتأكد من صحتها يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج كما يلي :

– ارتفاع الأسعار واللجوء إلى الاستيراد كنتيجة لتغيير طبيعة التركيب المحصولي من الزراعات الغذائية إلى زراعة المخدرات، وبالتالي التأثير على الخطط الحكومية التنموية.

–التأثير السلبي على المخصصات الحكومية المتعلقة بسياسة الدعم، وهكذا فإن تهريب السلع المدعمة محليا إلى خارج الحدود سيؤدي إلى إفراغ سياسة الدعم من محتواها.

-إحداث الاضطراب على مستوى التموين الغذائي من خلال عمليات القرصنة البحرية ما يؤدي إلى التأثير على عنصر الاستقرار الذي يقوم عليه الأمن الغذائي من خلال"الديمومة" أي توفر الغذاء للكل و في كل الأوقات.

تبعا لهذه النتائج يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات كما يلي :

أولا. تكثيف الرقابة على طبيعة المزروعات من أجل تفادي إحلالها أوتحويلها من طرف الفلاح.

ثانيا : دعم الفلاح من أجل سد الطريق أمام الإغراءات التي يتعرض لها من أجل ضمان عدم إهمال الأرض أو تحويل طبيعة المزروعات.

ثالثا : تغيير طبيعة الدعم المقدم من طرف الدولة بصب منحة الدعم في حسابات المحتاجين مباشرة، فتصبح السلعة بنفس الثمن في الدول المجاورة بشكل يؤدي إلى وقف تهريبها لانعدام أسباب تهريبها.

رابعا. تكييف القوانين الوطنية وإبرام الاتفاقيات الدولية خاصة الثنائية منها (مع الدول مصدر القرصنة) من أجل خلق آليات لمكافحة ظاهرة القرصنة وتسهيل تنفيذها.

الهوامش

[1]. Pour plus d'informations concernant le terme « souveraineté alimentaire » voir : Commission européenne- Office de coopération EuropeAid (2009). *Sécurité alimentaire : comprendre et relever le défi de la pauvreté*, Bruxelles, p. 9.

[2]. تأثير المخدرات على الثروة المائية لا يعد أصلا، وهكذا فإن بعض الأنواع من المخدرات مثل أحد أنواع "حمراوات الخشب" (بها أوراق الكوكا) تنمو في مناطق جبلية أكثر جفافا أهمها Erethroxy lumnovogranatenes، حول الموضوع راجع : - عرموش، هاني (1993)، المخدرات إمبراطورية الشيطان:التعريف.الإدمان.العلاج، بيروت : دار النفائس ، ص 205.

[3]. عنصر إمكانية الحفظ لمدد طويلة لا يعد أصلا في مادة المخدرات، فمثلا فيما يخص الكوكا فإنها تخسر بسرعة أهم موادها الفعالة substances actives بمجرد قطفها، لذلك يجب تحويلها بسرعة إلى سلفات sulfate أو إلى عجينة الكوكا pâte de coca، حول الموضوع يرجى مراجعة :

CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent (2005). « Production agricole de drogues illicites et conflictualités intra-étatique : dimensions économiques et stratégiques », *in* conférence « production de drogue et stabilité de l'État », organisé par: le Secrétariat général de la défense nationale (France) et le Centre d'études et de recherches internationales, le 6 octobre 2005 à Paris.sp

[4]. إن هذا الأمن المبني على الدعم يمكن اعتباره **"أمنا غذائيا مقنعا"** لأنه لا يتوافق مع منطق الأمن المستدام الذي يحدد الأمن الغذائي، فحتى ولو أمكن اعتباره "أمنا غذائيا ذاتيا" لأنه مضمون من داخل حدود تلك الدولة ومن ضرائب مواطنيها، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الأمن الغذائي الحقيقي بالمعنى الدقيق، فهو أمن مرتبط

بمتغيرات خارجية، قد يؤدي غيابها (**تأثر إيرادات الدولة**) أو تغييبها (**أمننة قطاعات أخرى**) إلى تهديد هذا الأمن.

المراجع باللغة العربية :

1. عرموش،هاني (1993). المخدرات إمبراطورية الشيطان: التعريف.الإدمان.العلاج، بيروت : دار النفائس، ص 91.
2. غربي، فوزية (2011). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي : حالة الجزائر (ط 2)، بيروت : منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 83.
3. غريفيش، مارتن وأوكلاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ترجمة مركز الخليج للأبحاث- دبي)، 2008، ص 123.
4. محرم، إسماعيل عبد الله. الزراعة البديلة للقات، صنعاء : مركز عبادي للدراسات والنشر،س.ط. غ.م ،ص 21.
5. الأكاديمية العربية للعلوم واليونيسكو(2001). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (م 3): البعد الاجتماعي، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ص 158.
6. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2013) تقرير المخدرات العالمي2013:خلاصة وافية، فيينا، ص 3.

المراجع باللغة الأجنبية :

أولا : الكتب

RAGOUCY-SENGLER, Cathrine (1998). «*cocaïne*», *in* Pascal Kintz (coord.). *toxicologie et pharmacologie médicolégale*, France : Éd Elsevier.

ثانيا : المقالات

1. GASCON, Alain (2009). « La piraterie dans le golf d'Aden : les puissances désarmées ? », *Hérodote*, n° 134, 2009/3, pp. 107-124.
2. MANIATIS, Antoine (2016). Approche juridique de la piraterie, Centre de droit maritime et océanique, université de Nantes, vol 22, 2016/1.
8. MANIATIS, Antoine (2017). La piraterie en Afrique, *Neptunus revue*, vol. 23, 2017/4.
3. RIZZOLI, Fabrice (2010). « Pouvoirs et mafias italiennes. Contrôle du territoire contre État de droit », *pouvoirs*, n° 132 : le crime organisé.
4. WELLS, Simon (2006). «A human security approach to US illegal drugs policy», *Human Security journal* (issus 1) - april.

ثالثا : الملتقيات

CHOUVY, Pierre-Arnaud & LANIEL, Laurent (2005). « Production agricole de drogues illicites et conflictualités intra-étatique : dimensions économiques et stratégiques », *in* conférence « production de drogue et stabilité de l'État », organisé par: le Secrétariat général de la défense nationale (France) et le Centre d'études et de recherches internationales, le 6 octobre 2005 à Paris .sp.

رابعا : التقارير

1. *Commission européenne*- Office de coopération EuropeAid (2009). *Sécurité alimentaire : comprendre et relever le défi de la pauvreté*, Bruxelles.
2. HUSSEIN, Karim ; GNISCI, Donata & WANJIRU, Julia (2004). *Sécurité et Sécurité Humaine : présentation des concepts et des initiatives, quelles*

conséquences pour l'Afrique de l'Ouest ?, Paris : *Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest*, SAH/D (2004)547.

3. MENARD, Stéphanie (2008). *La sécurité humaine aujourd'hui : pourquoi les populations marginales s'appauvrissent-elles encore ? l'aide canadienne en matière de sécurité humaine est-elle suffisante ?*, la chaire c-a. Poissant de recherche sur la gouvernance et l'aide au développement, Canada, 15.

4. NAYLOR, R.T. (2000). *Crime économique et crime organisé : les défis qui attendent la justice pénale*, *Division de la recherche et de la statistique*, ministère de la Justice- Canada.

5. Office Français de Protection des Réfugiés et Apatrides (2014). La piraterie somalienne, DIDR : Paris.

خامسا : الرسائل الجامعية

LE GOFF, Roland (2016). La protection des navires soumis au risque de piraterie, thèse de doctorat, soutenue le 14 décembre 2016, université de Nantes.

سادسا : المواقع الإلكترونية

UNODC, *Résumé analytique*, p. 17, disponible sur :
(www.undc.org/.../data.../Globalization-of-crime-ExSum-French.org).